قضـــية الاستقلال
بين حزبى الشـــعب والوطنى
فى البرلمان المصرى
١٩٣١ ــ ١٩٣٤

د٠ عاصم محروس عبد المطلب
مدرس التاريخ الحديث المعاصر
بكلية التربية ــ دمنهور
جامعـــة الاسكندرية

أسفرت انتخابات مجلس النواب ، التى أجرتهـــا حكومة اسماعيل صـــدقى عام ١٩٣١ عن فوز حزب الشعب بـــ ٨٤ مقعـــدا ، وحـــزب الاتحاد بـــ ٤٠ مقعـــدا ، والحزب الوطنى بـــ ٨ والمستقلين بـــ ١٤ ٠٠ ولم يدخل هذه الانتخابات حزبا الوفد والأحرار الدستوريون (١) ٠

وكانت هذه الهيئـــة التشريعية مكونة من عدد كبير من كبار الملاك، فقد بلغ عددهم بمجلس النواب ٥٨ عضوا ، بنسبة ٣٨ر٢٪ كما بلغت النسبة بمجلس الشيوخ حوالى ٥١٪ (٢) ٠

ولطبيعة تـــكوين حزب الشعب بعد ممارسة الحيـــاة النيابيـــة ، وتشكيل الأحزاب بأكثر من ستة سنوات ٠٠ كان من الطبيعى أن ينضم الى هـــذا الحزب ، كبار المـــلاك من الأحزاب الأخـــرى ، سعيا وراء مصالحهم لاسيما من حزب الأحرار الدستوريين ٠٠ ولقد حدث فعـــلا انشقاق داخل هـــذا الحزب بعد انضمامه الى الوفد ، كجبهة معارضة

---

(١) على الدين هلال : السياســـة والحكم فى مصر قبـــل ١٩٥٢ ، ص ١٣١ ٠

(٢) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ــ ١٩٥٢ ، ص ٤٠ ٠

لحكومة صـــدقى ٠٠ فمعظم أغنيـــاء الحزب قد انضموا الى صـــدقى باشـــا [٣] ٠

فلقد انضم لحزب صـــدقى من الأحرار ، سلطان محمد السعدى، وهيب دوس ، توفيق دوس ، ابراهيم عبد العال المليجى ، سيف النصر موسى ، عبد المنعم رسلان ، على المنزلاوى ، عيسوى زايـــد ، محمـــد أبو الفتوح كما انضم لشيوخ الحزب على فهمى ، حسن على أبوجازية حبيـــب دوس وجميعهم من نواب الأحـــرار فى مارس ١٩٢٥ ٠٠ أما عبد العزيز سيف النصر ، فقد انتقل من حزب الاتحاد الى الأحرار عام ١٩٢٦ م الى الوفد عام ١٩٣٠ ، الى نواب حزب الشعب عام ١٩٣١ [٤] ٠ كما انضم لنواب صـــدقى من كان من نواب الوفد عام ١٩٢٥ مثل أحمد رمزى ، عبد الرازق وهبة القاضى ، مصطفى المنياوى ٠٠ وكـــذلك من شيوخ الوفد لنفس العام محمد راغب [٥] ٠

واذا كنا سنتعرض لبعض القضـــايا الهـــامة ، التى نوقشت فى البرلمان المصرى ، بين أعضـــاء حزب الشعب والمعارضة ، أى الحزب الوطنى فمن الواضح من تتبع مناقشات البرلمان المصرى فى تلك الفترة، أن موقف حزب الشعب ، هو تعبير عن الموقف الحكومى والدفاع عنه، وان تميز بعدم الانضباط الى حد ما ، بعد استقالة صدقى باشا ، وتحيز بعض الأعضاء تجاه صدقى وضد الحكومة ٠٠ أما الحزب الوطنى الذى كان اشتراكه فى هذه الانتخابات ، تعبيرا عن الاعتراف بنظام صـــدقى وتعديلاته الدستورية ٠٠ وان أنـــكر ذلك فان موقفـــه يتميز بصـــفة عامة ، بعدم الوضوح الى حد ما ، فتشهد قاعة المجلس عدم الوضوح والتنـــاقض بين أعضـــائه ، ازاء حكومة صـــدقى كما أنه فى القضايا

---

(3) Zayyid, M. Y. : Egypt's struggle for independence, p. 139.

(٤) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٥) المرجع نفسه والصفحة .

السياسية كقضـــية الاســـتقلال الوطنى •• احتفظ الحـــزب الوطنى ، بمعارضـــة مبدأ التفاوض ، دون أن يقدم البديل ، ولم يدرك أن طبيعة النظام الذى سانده ، كانت هى العقبـــة فى اتمام المفاوضـــات ، وهى السبيل الوحيد أمام نظام صـــدقى وقتذاك ، فى الوصـــول الى حل للقضـــية المصرية ••• وسنحاول فى دراستنا لقضـــية الاستقلال أن نوضح ذلك •

أولا ــ قضية الاستقلال :

من أولى القضـــايا السياسية ، التى فشل نظام صـــدقى فى أن يتقدم بهـــا خطوة واحدة ، هى قضية الاستقلال ، أو محاولة الوصول الى اتفاق سليم مع بريطانيا •

ومن الطبيعى أن تثار هذه القضية ، ويدور حولها النقاش ، فى خطب العرش المتعددة •• ولقـــد عجزت حكومة صـــدقى ، أن تخطو بهذه القضـــية خطوة واحدة ولو لفظيـــا ، فتكاد العبارات التى ذكرتها فى هذا الصدد ، واحدة فى معانيها ، وهو ما تناولته المعارضة كمأخذ على الحكومة ، ففى أول خطاب للعرش للحكومة فى ٢٠ يونيو ســـنة ١٩٣١ وهو اليوم الأول لافتتـــاح البرلمان •• كان تناول هذه القضية •• فجاء فى هـــذا الخطاب « وانى لمغتبط بأن علاقتنا بالدول الأجنبية، وبالأخص ببريطانيـــا العظمى ، على خير حال من المودة والصـــفاء ، وستجعل حكومتى نصب عينيها ، أنه خير ما تؤكده به علاقاتنا ببريطانيا العظمى ، وتزداد به المودة بين الأمتين الانجليزية والمصرية ، اتفـــاق شريف بين البلدين ، يصـــون حقوق البـــلاد ، وتستكمل به أســـباب اســـتقلالها ، ويؤمن الحكومة الانجليزية على استمرار ما بيننـــا من الصداقة والثقة المتبادلة » •

ونص خطاب العرش فى ١٧ ديسمبر ١٩٣١ :

« يسرنى أن أنوه بما تحرص عليه حكومتى ، من استبقاء علاقات

مصر بالدول الأجنبية — وبالأخص بريطانيا العظمى — على خير حال — من المودة والصفاء ، وأرجو أن يحين قريبا ، الوقت الذى تحل فيه المسائل المعلقة ، بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، حلا شريفا تتوثق به عرى المودة والصداقة بين الشعبين المصرى والانجليزى ، وتستكمل به مصر أسباب استقلالها » .

وجاء بخطاب العرش سنة ١٩٣٢ :

« وانى لمغتبط جد الاغتباط ، بأن علاقاتنا بالدول الأجنبية ، وبالأخص بريطانيا العظمى ، لم تزل على خير حال من المودة والصفاء، ويسرنى أن حكومتى متفقة فى ذلك مع الحكومة البريطانية ، تستطيع أن تعالج قريبا ، وفى الوقت المناسب ، استئناف المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين البلدين ، حلا تستكمل به مصر أسباب استقلالها، ويؤكد الى ذلك مابين البلدين من روابط الصداقة » .

ولم يتغير هذا المضمون فى خطاب العرش سنة ١٩٣٣ حيث قال « ومن أحب دواعى السرور الى ، أن علاقات مصر بالدول الأجنبية وعلى الأخص بالدولة البريطانية ، على خير حال من المودة والصفاء ، وان يحين قريباً الوقت ، الذى تحل فيه المسائل المعلقة بيننا وبين بريطانيا العظمى ، حلاً تستكمل به آثار استقلالنا ، ونوثق به عرى المودة والصداقة بين الشعبين المصرى والانجليزى » (٦) .

ومن ناحية أخرى ، فالردود على خطبة العرش ، تكاد تكون واحدة هى الأخرى .. فيؤكد مقرر لجنة الرد على خطبة العرش ، فى الدورة الأولى للمجلس ، وهيب دوس (شعبى) مارددته الحكومة، فالمجلس « سعيد بأن يشاطر حكومة جلالتكم ، شعور الغبطة ، بأن

---

(٦) مضابط مجلس النواب .. الجلسة الحادية عشر ١١ يناير ١٩٣٤ ص ٩٧ .

علاقات مصر بالدول الأجنبيـــة ، تسودها المودة ويظلهـــا الصـــفاء ، ويؤيدها أعظم التأييد ، فيما ترتئيه من أن خير مايؤكد علاقات المودة، بين بريطانيـــا العظمى ومصر ، ويوثق روابط الصـــداقة والتفـــاهم ، بين الشعبين الانجليزى والمصرى ، اتفاق شريف وطيد ، يحقق لمصر استقلالها كاملا ، ويضمن حقوقها فى السودان غير منقوصة » (٧) .

وفى ينـــاير ١٩٣٢ — وكان وهيب دوس أيضا ، مقرر لجنة الرد على خطاب العرش — يتردد نفس المضمون فى الرد على خطبة العرش، اذ جاء فيـــه « ان المجلس ليقـــدر لحكومة جلالتكم ، حسن سياستها باســـتدامة علاقات مصر بالدول الأجنبيـــــة — وبالأخص بريطانيـــا العظمى — تسودها روح المودة والصفاء ، ويرجو معها أن تتاح الفرصة قريبـــا ، لحل المســـائل المعلقـــة بين مصر والحكومة الانجليزية ، حلا وطيـــدا عادلا ، يؤكد روابـــط الصـــــداقة بين الشـــعبين الانجليزى والمصرى ، ويضمن الاســـتقلال التام لمصر ، والاحتفاظ بحقوقها كاملة فى السودان » (٨) .

وبعد خروج صـــدقى مؤسس النظـــام من الحكم ، كان مشروع الرد على خطبـــة العرش ، كان مقررها دسوقى أباظة .. لا يختلف عن مشاركع الرد على خطب العرش السابقة .. فقـــد جاء فيه « ان من أكبر دواعى اغتبـــاط المجلس ، أن تسود المودة علاقات مصر بالدول الأجنبية ، وعلى الأخص بريطانيـــا العظمى ، وتنتظر أن تتوج روابط صداقتنا ، بحل المسائل المعلقـــة ، حلاً يضمن الاستقلال التام لمصر ، والاحتفاظ بحقوقها كاملة فى السودان » (٩) .

---

(٧) المصدر نفسه .. الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٤٢ .

(٨) المصدر نفسه .. الجلسة الخامسة ٤ يناير ١٩٣٢ ، ص ٤٣ .

(٩) المصدر نفسه .. الجلسة الثامنة ٩ يناير ١٩٣٤ ، ص ٨١ .

فلم يكن هنـــاك اختلاف جوهـــرى ، بين الخطوط العـــامة التى تضمنتها خطب العرش ، فى ظل هـــذا النظام ، فى هذه القضية ، وبين ماجاء فى الردود على هـــذه الخطب ، وهو رأى السلطة التشريعية أى نواب الحزب .

ولم تذكر خطب العرش الحقوق المصرية فى السودان ، بل تضمنها الردود على هذه الخطب ، وربما كان ذلك تحت ضغط الحزب الوطنى ، ولقـــد أشار محمد حافظ رمضان ، زعيم الحزب والمعارضة فى مجلس النواب ، الى ضرورة ذكر السودان فى خطب العرش ، وانه يجب أن لانفتر عن المطالبة به « فالفاتيكان مثلا ، يطالب الى الآن فى تقاريره السنوية ، بمقاطعـــات فصلت عنه من مئات السنين ، وكذلك فرنســـا كانت تطالب بالالزاس ، وظلت تطالب بهـــا نصـــف قرن ، حتى جاء الوقت المناسب وأعيـــدت اليها .. اننى أريد أن أجعل السودان الزاسا لمصر .. » (١٠) .

ويؤكد عبد الحميد سعيد ، (وطنى) من أن السودان ، يجب أن يذكر فى مقـــدمة خطبـــة العرش ، لاسيما بعد الادعاءات التى ادعتها انجلترا ، على لسان ساستها وخطبـــائها ، والتى ترمى الى جعل مصر جزءا من الامبراطورية الانجليزية ، لتصل من وراء ذلك ، الى فصـــل الســـودان عن مصر ، فان «السـودان من مصر ، بمثـــابة الرأس من الجسد ، وان القابض على حبل المشنقة ، ينفذ فينـــا حكم الاعدام فى أى وقت أراد .. » (١١) .

كما ينتقد ما جاء فى مشروع الرد على خطاب العرش ، من عبارة « وتنتظر أن تتوج روابط صـــداقتنا ، بحل المسائل المعلقة ، حلا يضمن

---

(١٠) المصدر نفسه .. الجلســـة الخامســـة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٤٥ .

(١١) المصـــدر نفسه ، ص ٤٧ .

الاستقلال التام لمصر ، والاحتفاظ بحقوقها كاملة فى السودان » .. ويتساءل لم قيل الاستقلال التام لمصر ، ثم عقب ذلك بحقوقنا الكاملة فى السودان ؟.. فهذا تفريق بين جزئين متصلين لن ينفصلا أبدا ، وانه كان يجب أن يقال ، الاستقلال التام لمصر والسودان ، فالسودان جزء لايتجزأ من مصر ، وانه ملك لأبناء وادى النيل .. وأشار الى التصرفات البريطانية فى السودان ، وعدم علم الحكومة المصرية شيئا عن قوة السودان رغم مايدرج فى الميزانية المصرية ، لمساعدة قوة الدفاع عن السودان .. وان السودان قد مثل فى معارض خاصة بالمستعمرات الانجليزية ، بل ومثل فى مؤتمر دولى ، دون علم مصر .. وان اغفال السودان فى خطاب العرش ، وفى كل مناسبة « يجعلنا آثمين مجرمين فى الواجب مستسلمين للغاصب .. » (١٢) .

وتناول نائب الحزب الوطنى ، كذلك بالنقد عبارة « حقوق مصر فى السودان » فهى عبارة مطاطة المعنى ، غير محددة ، فلقد فسرتها بريطانيا ، بأنها تنحصر فى « قسمة مياه النيل لا أكثر ولا أقل » .. ويرد وهيب دوس ، مقرر لجنة الرد على خطاب العرش ، بأن التعبير « قد يتسع لكافة حقوقنا فى السودان ، حتى الملكية المطلقة ، وقد تضيق ، فلا يشمل الا حق مصر فى جزء من مياه النيل » (١٣) ، ولكن المخرج أو مربط الفرس ، هو قدرة الحكومة التى أولياناها الثقة ، فى المحافظة على هذه الحقوق ، بأكثر مما نطلبه منها فى هذا السبيل .. وعلى كل حال فانها لن تبرم فى الأمر شيئا ، الا بعد أن تعرض المسألة على المجلس ، فمرجع الأمور الى حضراتكم أولا وأخيرا » (١٣) .

ويؤكد عبد العزيز الصوفانى ، قطب الحزب الوطنى ، هذه السياسة ، وان التعلل بأن حق مصر فى السودان ، سواء ذكر فى خطبة

---

(١٢) المصدر نفسه .. الجلسة التاسعة ٩ يناير ١٩٣٤ ، ص٨٣ .

(١٣) المصدر نفسه .. الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ص ٤٧ ، ٥٦ .

العرش ، أو لم يذكر فهذا « مالا يمكن أن يقبله العقل ، وأرى كما سبق أن قلت ، انه مادام الحق ثابتا ، فلا ضير من تكراره فى كل وقت من الأوقات ، زيادة فى تثبيته » (١٤) .

وهاجم نواب الحـزب الوطنى أسلوب التفـاوض ، التى تنوى الحكومة اتبـاعه . ولقد حاول هؤلاء النواب ، فى الدورات البرلمانية لهذا المجلس ، ابراز فساد أسلوب المفاوضـة ، وهو مايرفضـونه .. دون أن يقدموا البديل .

فأكد رئيس الحزب والمعارضـة ، فشل هذه السياسة ، فقد ذهب « كل رؤساء الحكومات الى لنـدن ، ولم يعودوا الينـا بالاستقلال المزعوم ، فلا يوجـد صـك للاسـتقلال ، يأخـذ المغتصب حقه به من المغتصب ، ففى المفـاوضات تحولت المصالح البريطانية الى تحفظات للاستقلال ، ومن تحفظات الى حقوق .. والنتيجة لا شىء ، فانحدرت قضيتنا فى منحدر ، الله وحده يعلم من الذى يسـتطيع أن يرفعنـا منه » . فيوضح محمد حافظ رمضـان ، منطق الحزب الوطنى فى هذه القضـية ، وهو بعيـد عن الواقعيـة ، الى درجة مثالية خيالية كبيرة ، فيقول « أنبئونى : اذا كانت بريطانيـا ، ترى ان بقـاء احتـلالها ، أصبح غير مرغوب فيه ، اذا كانت على زعمها ، لاتريد الا المحافظـة على قنـاة السويس ، اذا كانت تريد أن تجلو عن بلادنا ، فمـا الذى منعها ، من أن تنقل جنودها الى القنـاة ، من تلقاء نفسها ؟ لم تطلب منا توقيعا ؟ لم تطلب منا صكا ؟.. هنـاك جواب واحد ، هو انها تريد أن يصبح مركزها غير الشرعى شرعيا .. » (١٥) .

ويدافع عن مبادىء الحزب الوطنى فى هذا الصـدد ، ويدفع عنها تهمـة الجمود ، بل ويصـل الى أن الاصرار ، على اتبـاع أسـلوب

---

(١٤) المصدر نفسه .. الجلسـة التاسعة ٩ يناير ١٩٣٤ ص ٨٩ .

(١٥) نفس المصدر الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٤٦ .

التفاوض غير المجدى ، هو الجمود ذاته ، فلقد « تعاقبت الحكومات فى مصر ، واتفقت جميعاً على اتباع هذا الطريق ، رغم أن التجارب أثبتت ، والحوادث نطقت بأنها طريق غير مجدية ، ولا موصلة للاستقلال ، ومع ذلك يقولون ، ان خطط الحزب الوطنى جامدة صامدة ، فهل يكون الجمود فى خطط الحزب الوطنى ، أم فى خطط تلك الحكومات المتعاقبة ؟ » (١٦) .

ويبين مصطفى الشوربجى أساسيات التفاوض ونتائجه .. فالمفاوضة لا تأتى بالاستقلال ، بل ينتج عنها الانقسام والتحزب والتشيع ، وأنها لا توصل الى الاتفاق السليم ، لأن الاتفاق لايكون الا بين طرفين متقاربين ، فى آرائهما وأغراضهما ، فأى « اتفاق تريدونه ، وانجلترا تود استعبادنا وابتلاع حقوقنا ؟ بينما نريد نحن كما تقولون الاستقلال التام لمصر والسودان . أن الفرق كبير ، بين ماتريد هى وبين مانريده نحن ، وليس من الخطط العملية فى شىء ، أن نسعى الى الاتفاق بيننا وبين الانجليز ، مادام الفرق بيننا وبينهم فى الغرض ، كالفرق بين السماء والأرض .. » (١٧) .

ويحاول النواب الشعبيون ، تفنيد آراء الحزب الوطنى ، فيشير النائب محمد عزيز أباظه ، الى أن فشل المفاوضة فى الماضى ، لم يكن راجعا الى فساد الخطة فى ذاتها ، ولكن السبب راجع ، الى أن الذين كانوا يقومون بتلك المفاوضة ، لم تمكنهم كفايتهم ، أو استعدادهم ، من الوصول الى حل حاسم لاستخلاص حقوق البلاد .. ولكن المفاوضة التى ستجرى على يد الحكومة القائمة ، فستتم على القواعد « التى بينها لنا حضرة صاحب الدولة فى العام الماضى ، وهى قواعد قابلها المجلس كله ، بالحفاوة والاستحسان » (١٨) .

---

(١٦) نفس المصدر الجلسة الخامسة ٤ يناير ١٩٣٢ ، ص ٤٦ .
(١٧) نفس المصدر الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٥٢، ٥٣
(١٨) المصدر نفسه : الجلسة الخامسة ٤ يناير ١٩٣٢ ، ص ٤٩ .

ويوضح وهيب دوس .. سلامة أسلوب المفاوضة ، ويستشهد بأن محاولة المفاوض المصرى ، الوصول الى الاتفاق ، المرة بعد المرة ، وعودته بدون أن يتفق « لدليل قاطع ، على أنه فى كل الأدوار ، لم يرى فى المفاوضة ، سببا للانتقاص من حقوق البلاد ، بل دليل على أنه كان يسعى الى الحق كاملاً ، ولما لم يصل اليه ، عاد الينا وهذا ماحدث بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٠ » .. وأن المفاوضة ، هى الوسيلة الوحيدة للتفاهم ، ولا يستطيع أحد أن ينكر فضلها ، فالحماية التى فرضت قسرا فى عام ١٩١٤ ، قد رفعت ولو شكلا ، وزالت نتائجها القانونية ، اثر المفاوضات الشاقة التى قام بها ثروت باشا ، فلا سبيل لانكار فائدة المفاوضة ، لأن « كل مفاوضة كانت تنقلنا خطوات الى الأمام ، وكانت تأتى بنتيجة تزيد على سابقتها ، وكان كل مفاوض يسترشد بالمفاوضة السابقة ، فلم هذا الخوف من خطة المفاوضة ؟ » ، واستفسر من المعارضة ، عن ماهية السبيل الى استخلاص حقوق البلاد « اذا كنتم تتنكبون طريق المفاوضة ؟ » [١٩] ويتعرض اسماعيل صدقى ، للرد على رفض الحزب الوطنى لأسلوب المفاوضة للحصول على اتفاق ... فان أحوال العالم بعد الحرب العالمية الأولى ، مبنية كلها على التفاهم ، وان حل المنازعات بين الدول ، وفى كل مكان ، لايتم بحد السيف بل بالاقناع والتفاهم ، « وهذه أصبحت سنة الدول جميعا ، فلا يمكننا ونحن الضعفاء ، أن نشذ عن هذه السنة ، التى يستفيد منها الضعيف أكثر مما يستفيد منها القوى ، تلك هى سنة الاقناع والتسلح بالحق .. » [٢٠] .

والمهم أنه رغم ملاحظات رئيس الحزب الوطنى ونوابه ، فى جلسة أول يوليو ١٩٣١ ، على مشروع الرد على خطاب العرش .. فقد تمت الموافقة عليه بالاجماع والثقة بالوزارة [٢١] .

---

(١٩) المصدر نفسه : الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص٥٥ .
(٢٠) المصدر نفسه : ص ٥٨ .
(٢١) المصدر نفسه : ص ٥٨ .

ومما سبق نؤكد على عـدة أمور :

أولا .. انه لم يحدث تطور حتى فى العبـارات التى صـاغتها الحكومة ، أو مجلس النواب ، فى الرد على خطبة العرش ، وذلك بالنسبة للقضية المصرية ، ولقـد استمر هـذا النظام حوالى أربع سنوات ... وهى فترة توقفت فيهـا محاولة الوصول الى اتفاق مع بريطانيـا .. وهو أمر لم يحدث منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

ثانيا .. ان ماذكر فى خطب العرش ، والرد عليها ، من تحسن وصفاء العـلاقات المصرية مع البلاد الأجنبية ، لاسيما بريطانيا .. لم يستخدم فى القضـايا السياسية الهامة المعلقـة ، وكمـا يقول ممثل المعارضـة فى مجلس الشيوخ « جميل أن تكون حالة المودة والصفاء بين مصر والدول ، ولـكن أجمل من ذلك ، أن نقف على أثر لحسـن المودة والصـفاء هذه » . فلم تعمل الوزارة على الاستفادة من حالة الصفاء كما جاء فى بيانها » وهى على أحسن مايكون من المودة والصفاء مع الدول « لحل بعض المشاكل القـائمة ، بين مصر وهـذه الدول ، واستغلال هذه الحالة ، لمحاولة التخلص من قيود الامتيازات الأجنبية ، أو دخول عصبة الأمم » [٢٢] .

ثالثا .. ان الحزب الوطنى فى معارضـته لأسلوب المفاوضة ، لم يقـدم البديل بل ان ماعرضـه محمد حافظ رمضان عند تسـاءله « اذا كانت تريد أن تجلوا عن بلادنا فمـا الذى منعهـا .. » ليس منهجاً ، بل هو أمر بعيـد عن المنطق والواقع ، ورغم هذه المعارضـة فيوافق الحزب على خطبـة العرش ، والرد عليهـا والمتضمن المفاوضة أسلوبا للاتفـاق ، بين بريطانيـا ومصر — كما حدث فى مجلس النواب فى الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ! [٢٣] .

---

(٢٢) مضابط مجلس الشيوخ جلسة ٦ ، ١٦ يناير ١٩٣٣ ، ص٤٤ .

(٢٣) ص ٤٤ ، ٤٦ .

رابعا ٠٠ لم يدرك الحزب الوطنى أن الموقف المصرى ازاء قضية الاستقلال ، انما هو أمر يتوقف على قطبى القضية ، مصر وانجلترا ، والعوامل المحلية والدولية المؤثرة على كل منهما ٠٠ وضعف الحكومة المصرية ، وأقصد بذلك عدم وجود السند الشعبى لها ، من العوامل المؤثرة ، بل والمحيطة ، لرغبة بريطانيا فى الوصول الى اتفاق مع الحكومة المصرية ٠٠ لأن المقصود ليس عقد الاتفاق ، بل ضمان تنفيذه ٠٠٠ ومن هنا كان تجميد القضية المصرية فى ظل هذا النظام ٠

واذا كان نظام صدقى لطبيعته أدى الى تجميد القضية المصرية٠٠ فلم يكن ذلك مما يهدف اليه صدقى نفسه ٠٠ الذى كان يعتبر أن الاتفاق مع بريطانيا ، عاملا أساسيا لتدعيم حكومته ٠٠ فقد أعلن صدقى أكثر من مرة ، بأنه يتوق الى التفاوض مع الحكومة البريطانية، من أجل اتفاق يعطى مصر الاستقلال التام [٢٤] ٠ وكان شغوفا لهذه المفاوضات ، من أجل الحصول على التأييد البريطانى لحكومته ، والخطوات التى اتخذها للمحافظة على القانون والنظام فى مصر [٢٥] ٠

ولكن القطب الآخر للمفاوضة — وأعنى به الحكومة الانجليزية — لم يكن مطمئنا فى التفاوض مع حكومة تفتقد التأييد الشعبى ، فقبل وبعد المحادثات التى تمت بين صدقى وسيمون فى سبتمبر ١٩٣٢ ٠٠ كانت جريدة التيمس اللندنية ، تنصح صدقى بعدم الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، بسبب نقص التأييد الشعبى لحكومته [٢٦] ٠

وكان هذا هو موقف الحكومة البريطانية ، ازاء حكومة صدقى والنظام الذى أقامه ٠٠ ففى مناقشاب مجلس العموم البريطانى فى ٢٩

---

(24) Zayid, Op. cit., p. 140.

(25) Vatikutis, P.J. : The Modern history of Egypt, p. 284.

(26) Zayid, Op. cit., p. 140.

يوليو ١٩٣٠ ، مايؤكد هذه الحقيقة ، أو هذه السياسة ، ففى اجابة لمستر رامزى مكدونالد ردا على ما أثاره تشرشل ، حول حوادث الاضطراب فى مصر ، والتدخل البريطانى — أوضح بأن الجميع يعلمون « حق العلم أن المعاهدة ، التى تبرم بين انجلترا ومصر ، ستعقد على أساس التحفظات الأربعة ، وان تلك المعاهدة لايمكن أن نوافق عليها، الا حكومة تتمتع على كل حال ، بقسط كبير من التأييد فى مصر » (٢٧) . وهو مايشير اليه هندرسن صراحة بأن « الأسباب التى أدت الى عدم الاستمرار مع حكومة محمد محمود ، مازالت تقوم بالنسبة لحكومة صدقى ، وان تفكيرنا لابد أن يعقد على أنه فى النهاية ، لابد من حكومة أغلبية ساحقة للتعامل معها .. » (٢٨) .

وفى نفس جلسة مجلس العموم السابقة ، يؤكد مكدونالد بأن الاتفاق مع الحكومة المصرية يجب ألا تسبقه « محاولة أخرى لطبخ كشوف الانتخابات ، وتضيق حقوق الناخبين » ، مما يعطى خصوم صدقى فرصة القول بأن هذا الاتفاق تم وراء ظهور الأمة المصرية، وان الأمة مسؤولة عن تنفيذه ، بوجه من الوجوه .. » (٢٩) كما طالب هندرسن من المندوب السامى ، أن يبدد الفكرة الخاطئة عند الملك « بأننا نريد عزل النظام البرلمانى ، فالحكومة المتمتعة بالأغلبية البرلمانية ضرورية لتتفاوض معها الحكومة البريطانية ، حتى تطمن عدم نقد المعاهدة معها من حكومة تالية » (٣٠) .

ويشير ممثل المعارضة فى مجلس الشيوخ ، الى هذه الحقيقة ، عندما ذكر أن الحكومة البريطانية ، كانت دائما هى التى تدعو مصر

---

(٢٧) وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ (المسألة المصرية) .
(٢٨) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ — ١٩٣٦ .. رسالة دكتوراه غير منشورة ، ص ٤٢٠ .
(٢٩) وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ .
(٣٠) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ ، ٤٢٩ .

الى المفـــاوضات ، فهى التى دعت عدلى يكن وسعد زغلول عام ١٩٢٤، ثروت باشا عام ١٩٢٧ ، محمد محمود عام ١٩٢٩ ومصطفى النحاس عام ١٩٣٠ ، أما بعد سنة ١٩٣٠ الى الآن ونحن فى سنة ١٩٣٣ فلم تجب الحكومة البريطانية طلب الحكومة المصرية للمفاوضة .. » [٣١] .

كما أن الرغبة المصرية فى التفـــاوض ، والتى تنـــــاولتها خطب العرش المختلفـــة ، وهو سبق الاشـــارة اليها ، لم يكن يقـــابلها شىء من الجانب البريطانى ، أو نفس الاهتمام .. وهو ما أشـــار اليه محمد حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى بمجلس النواب ، وكذلك حســـن صبرى ممثل المعارضة فى مجلس شيوخ [٣٢] .

واستعرض ممثل المعارضة فى مجلس الشيوخ ، كافة التصريحات البريطانية فى هذا الصـــدد ، من رئيس وزرائهـــا ، ووزير خارجيتها، ووكيلها فى مجلس العموم البريطانى ، وهى تعكس مدى ضعف الحكومة المصرية ، وعـــدم قـــدرتها على حل القضـــية المصرية لفقـــدها التأييد الشعبى ... وكان استعراضه لهذه التصريحات على الوجه التالى :

أولا .. تصريح لرئيس الوزارة البريطانيـــة بمجلس العموم فى يوليو ١٩٣٠ (وهو رئيس الحكومة البريطانية عام ١٩٣٣) وجاء فيـــه « وقبل أن تصل الينـــا حوادث الاسكندرية المزعجة ، كانت أرســـلت

---

(٣١) مضابط مجلس الشيوخ .. الجلسة السادسة ١٦ يناير ١٩٣٣ ص ٤٥ .

(٣٢) نفس المصـــدر والصـــفحة ، مضابط مجلس النواب الجلسة الحادية عشر ١١ يناير ١٩٣٤ ، ص ٩٧ .

(٣٣) اتبع الوفـــد التحرك الجمـــاهيرى ممثلا فى زياراته للمديريات والمظاهرات التى حركها لمواجهـــة نظـــام صـــدقى .. ومنهـــا المظاهرات بالاسكندرية .. وتصدت قوات صدقى لهذه المظاهرات فحدثت الخسائر .. وفى مظاهرات الاسكندرية بلغ عـــدد القتلى ٢٠ والجرحى ٥٠٠ غصت بهم مستشفيات المـــدينة وترتب على حوادث الاسكنـــدرية البـــلاغ البريطانى =

التعليمات للمنـــدوب السامى ، ليوضح بجـــلاء ، ان حكومة صـــاحب الجلالة البريطانيـــة ، ماقصدت أن تستعمل آلة للاعتداء على الدستور المصرى ، واليكم النص الانجليزى :

«Had been instructed to make it quiet clear that his Majesty's Government did not intend to be used as an instrument for attack on Egyptian Constitution».

ثانيا •• فقد سأل مستر ريس ديفز Rhys Davies فى ٩ نوفمبر ١٩٣٢ « عمـــا اذا كانت الحكومة عازمة أن تشترط ، عندما تتفاوض فى أى تاريخ مستقبل ، لعقد معاهـــدة مصرية انجليزية ـــ ان معاهـــدة كهذه ، يجب أن يصـــادق عليها برلمـــان مصرى ، منتخب انتخابا حرا ـــ وعما اذا كان البرلمان المصرى الحالى يعتبر داخلا فى هذا النوع » •

فأجاب السير جون سيمون وزير الخارجية « ان السؤال غرضى محض ، لتعلقـــه بحالة لم تنشأ بعد » ثم قال « ولا يليق بى أن أصدر حكما على النظم البرلمـــانية الموجـــودة الآن بمصر ، ثم أشـــار جون سيمون ، الى التصريح الذى أدلى به المستر ايدن وكيل وزارة الخارجية ، جوابا على سؤال مستر ترتون Turton الموجه فى ٢٧ أكتوبر ســـنة

بتحميل حكومة صـــدقى والنحاس مسئولية حماية أرواح وممتلكات الأجانب وارســـال بارجتين بريطـــانيتين للمحـــافظة عى أمن وســـلامة الأجانب . والحقيقة أن الأوامر كانت واضـــحة للمتظاهرين بالابتعـــاد وعدم التعرض للاجانب وهو ما وعاه المتظاهرون ولم تسفر حوادث الاسكندرية الا عن قتل أحد الايطاليين ونهب بعض السفن الأجنبيـــة وكان ارسال البارجتين تفويتا على ايطاليا فى ارســـال سفينة حربيـــة ايطالية (عبد العظيم رمضـــان : تطور الحركة الوطنيـــة ص ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنيـــة ١٩١٤ ـــ ١٩٣٦ رسالة دكتوراه جامعـــة القاهرة ، ص ٤٣١ ـــ ٤٣٢) .

١٩٣٢ ، فهو يحدد — موقفنا ازاء نوع الحكم الحالى — وتصريح ايدن ، الذى يشير اليه وزير الخارجية ، هو « لانحتفظ بشىء فيما يتعلق بالوزارة Administration المصرية الحالية كوزارة نمت معها العلاقات الانجليزية المصرية ، ويمكن أن تستمر فى النمو ، فى وقت وبالطريقة الأكثر ملاءمة للغرض .. » (٣٤) .

ثالثا .. فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ وفى مجلس العموم ، سأل المستر روس تيلور « عما اذا كانت تقدمت مقترحات للمفاوضات ، فى عقد معاهدة انجليزية مصرية » ، فأجاب المستر ماكدونالد ، رئيس الوزراء بالنفى و « لكن الحكومة البريطانية كانت تعلم ، منذ تلاوة خطاب حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد ، فى حفلة افتتاح البرلمان المصرى ، فى شهر ديسمبر الماضى ، أن الحكومة المصرية ، تتوق لفتح باب المفاوضات فى الوقت المناسب » .

رابعا .. فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وفى مجلس العموم ، سأل المستر تشرشل وزير الخارجية « هل لفت نظره الى التصريح ، الذى ورد حديثا ، فى خطاب العرش الذى القاه جلالة الملك فؤاد ، وهو يتضمن أن المفاوضات لعقد معاهدة بين بريطانيا ستتجدد فى وقت قريب » . فرد عليه ايدن وكيل الخارجية قائلا « اطلعت على أنباء هذا التصريح فى الصحف ، ولكن لم يصل بعد النص الرسمى للخطبة — على أن صديقى العزيز ، يقدر أنه مادامت سياستنا فى مصر ، قائمة على تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ، فان للحكومة المصرية الحق فى تتوقع استئناف المفاوضات — لم أر فى هذه الخطبة عبارة لاتعترف ، بأن موافقة الفريقين ، أمر مطلوب قبل امكان البدء فى المفاوضة » (٣٥) .

ففى مقابل الالحاح المصرى فى طلب المفاوضة ، كانت التصريحات

---

(٣٤) مضابط مجلس الشيوخ ١٦ يناير ١٩٣٣ ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٣٥) المصدر نفسه : ص ٤٥ — ٤٧ .

البريطانيـــة ، تعتبر أن مسألة المفاوضـــات ، مسألة فرضية •• ويرى العضو ، ان ذلك راجع الى ضعف الحكومة المصرية ، ويؤيد وجهة نظره بما نشره المحرر السياسى لجريدة الديلى تلغراف، وهو من أكبر المحررين السياسيين فى انجلترا ، وما نشرت خلاصته الأهرام فى ٥ يناير ١٩٣٢ حيث جاء فيـــه :

« ولـــكن هـــذا الوقت المنـــاسب ، (للمفاوضات) — لم يحن بعد كما نبـــه صدقى باشا الى ذلك مرارا من لندن ، على غير طائل ، وفوق ذلك فان من الشروط الأولى لفتح باب المفاوضـــة لعقد معاهدة، أن يكون الاستقرار الداخلى فى مصر مضـــمونا ، كما لابـــد أن يكون صدقى باشـــا قـــد فهم ذلك ، ولـــكن هذا مالا يستطيع حتى صـــدقى باشـــا ، أن يدعى أنه حصـــل عليه ، ثم يلوح من أحـــداث التطورات السياسية فى مصر ، أنه يبعد الآن أن يحصل على هذه الغاية أكثر من قبل » •• ويرى العضو بعد هـــذا العرض ، أن هنـــاك ترابطـــا بين الاستقرار الداخلى — وهو ماينفى وجوده العضو — وبين المفاوضات من أجل الاتفاق مع بريطانيا (٣٦) .

وكان ذلك لب القضـــية فى العلاقات المصرية البريطانية ، وأدرك ذلك البريطانيون والمصريون على السواء ، فتذكر السياســـة فى أحـــد مقالاتهـــا ، تصريح الســـير برسى لورين فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٩ ، بأن « المعاهـــدة الوحيدة التى لها قيمة حقيقيـــة فى نظر بريطانيا ، التى يكون ثمت أمل حقيقى فى أن تكون ثابتة نهائيـــة ، هى المعاهدة التى تعقـــد مع مصر الحرة ، وبرضى المصريين المطلق من كل قيد ••• واذا كان امضـــاء وثيقـــة ، أو ابرام معاهدة ، من الحوادث الهامة فهد قد أصبح فى الوقت الحاضر ، غير كاف فى تعـــامل الأمم ، مع بعضـــها

---

(٣٦) المصـــدر نفسه : ص ٤٤ — ٤٧ .

بواسطة حكوماتها ، وان كانت الأمم التى اختارتها ، بل يجب أن تقترن ارادة تنفيذ المعاهدة بالرغبة فى امضائها .. » [٣٧] .

وهو ما دفع السير برسى لورين ، عندما أدرك فشل صدقى ، فى الحصول على التأييد الكافى لحكومته ، الى أن يقترح على عدلى باشا ، بطريقة غير رسمية ، بتشكيل حكومة قومية من كافة الأحزاب وبرياسته .. وان بريطانيا تؤيد ذلك ، وهو مايؤدى بأن تعقد بريطانيا اتفاقاً مع مصر ، على أساس مشروع اتفاق ١٩٣٠ ، بل وستنصح بعودة دستور ١٩٢٣ [٣٨] . وذلك بالنظر لاضطراب الأمن فى مصر ، وهو مايثير القلق بين البريطانيين المقيمين بها [٣٩] ويعنى ذلك انهاء نظام صدقى كلية .

كما تنشر السياسة اجابة وزير الخارجية البريطانية ، على سؤال سير كنجسلى ، حول الاستعداد للمفاوضة مع الحكومة المصرية ، على أساس مشروع معاهدة ١٩٣٠ .. انه « اذا أعربت أية حكومة مصرية، تتمتع بثقة الأغلبية فى برلمان ، منتخب انتخابا حرا ، عن رغبتها فى استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع الماضى ، فان الحكومة البريطانية ، على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة ، على أساس الاقتراحات التى تضمنتها معاهدتها .. » [٤٠] .

وقد أيدت هذه السياسة البريطانية ، أو عبرت عنها الصحف البريطانية مثل مانشرته الصنداى تيمس ، بأن « أية معاهدة توقع فى ظل نظام الحكم الحاضر ، أو الدستور الذى لم ينفذ بعد ، لايمكن أن

---

(٣٧) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسة .. الحولية السابعة ، ص ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ .

(38) Jayid., op. cit., p. 141, 142.

(39) Vatikiotis, op. cit., p. 284.

(٤٠) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٣٦٦ .

تقبلها الأمة ، ولو كانت مطابقة لمشروع محمد محمود — هندرسن ، أو لمشروع ٩ مايو الماضى ، أو كانت أفضل منهما • ونحن نكرر اليوم هذا الرأى ونؤيده ، نكرر أنه يجب أن يكون مفهوما ، بكل صراحة وجلاء ، أن أى برلمان ينتخب تحت النظام الصدقى ، لا يمكن أن يبرم معاهدة مع انجلترا ، أو تكون قابلة للبقاء •• » (٤١) •

وتعلق السياسة ، على مثل هذه التصريحات البريطانيـــة ، مؤكدة الارتباط الواضح والتـــام ، بين النظام الداخلى فى مصر واستقراره، وبين حل القضية المصرية مع بريطانيا ، وان دستور صـــدقى ونظامه ، قد جمد العلاقات المصرية البريطانية ، أو القضية المصرية •

فالاستعداد البريطانى لاستئناف التفاوض ، كان واضـــحا منـــذ فشل مفاوضات ربيع ١٩٣٠ ، فقد أعلن المستر هندرسون ، بأن مشروع اتفـــاق ١٩٣٠ مازال مقاما ومتيسرا ، وانه وزملاءه ، مستعدون لبـــذل الجهد للوصـــول الى اتفاق بالنسبة للمسائل المتبقية على أن توضع فى مذكرة تضـــاف لمشروع الاتفـــاق — (١٩٣٠) — وذلك لجعل التوقيع ممكنا (٤٢) • كما كانت دار المنـــدوب السامى ، لا تزال يحدوها الأمل، فى استئناف المفوضات وبقـــاء الوزارة النحاسية الثانية فى الحكم ، بل لقـــد عرض المندوب السامى على توفيق نسيم — الذى جاءه موفدا من قبل الملك — تـــكليف رئيسى مجلسى الشيوخ والنواب ، بالتوســـط لدى الملك والنحاس ، بغية انهاء الخلاف بينهما (٤٣) •

ولـــكن نظام صـــدقى أفسد هذه القضية ، فتقول السياسة بأن صـــدقى باشا ومن يؤيده ، لايستطيع واحد منهم أن ينكر ، أن صدور الدستور الجديد ، الذى وقفت الأمة بأحزابها جميعا ضده « يقضى الى

---

(٤١) المرجع نفسه : ص ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ .

(42) Jayid., op. cit., p. 135.

(٤٣) سامى أبو النور : دور القصر فى الحيـــاة السياســـية فى مصر ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، ص ٢٤١ .

حين زوال هـذا الدستور ، على كل رجاء فى العود ، الى المفاوضات بين مصر وانجلترا ، لعقد الاتفاق المرغوب عقده من الجانبين المصرى والانجليزى .. » ، فنظام صدقى هو العقبة ، فى الوصول الى اتفاق مع انجلترا ، وهو أمر يعود بالضرر على مصر ، لأنه بعد الاتفاق ، يمكن الغاء الامتيازات الأجنبية ، وتوزيع الضرائب بالعدالة على الجميع ، ولعل « هذا السبب » هو الذى يجعل الأجانب ، يقفون الى جانب وزارة صدقى ، لأنها توفر لهم الامتيازات وتعفيهم من الضرائب، وتترك حملها الثقيل على الفلاح المسكين .. » (٤٤) .

فصدقى باشا لا يمثل الا نفسه ، أو نفسه والملك ، وان الانتخابات التى أجراها زائفة ، وقد قاطعها حزب الوفد الذى يمثل أغلبية الشعب .. وكذلك الأحرار الدستوريون .. والبرلمان الذى أوجده ، لا يمثل الأمة بل مجموعة من طلاب المصالح الشخصية .. فكيف يرى الانجليز ذلك ، ويدخلون معه فى مفاوضات رسمية ، ويعقدون معه اتفاقا ، فان كان صدقى « قد تصور ذلك فهو اذن كان رجلا غير واقعى ، يسبح فى عالم من الأحلام والأوهام ، وأيضا كان يدل بذلك على أنه لايفهم حقيقة السياسة البريطانية ، ولا السياسة فى مصر » (٤٥) .

فالسياسة الثابتة للحكومة البريطانية ، هى عقد الاتفاق مع حكومة مصرية تمثل الشعب ، ويصدق عليه برلمان منتخب انتخابا حرا ، وكان ذلك هو السبب فى سقوط وزارة محمد محمود ، ومجىء الوفد سنة ١٩٣٠ وهو ما جعل المعارضة تتساءل ، أو تحاول حل اللغز .. اذا كانت حكومة صدقى ونظامه عقبة فى سبيل التفاوض،

---

(٤٤) احمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٣١٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ .

(٤٥) ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال ج ١ ، ص ١٦٢ .

بنـــاء على المبـــدأ البريطانى .. فلماذا التأييد البريطانى لهـــا ، ففى مقالة للأستاذ عبد الرحمن عزام بعنوان (الجلاء غاية لابد منها فماذا يؤخرها ؟) ... يحل هـــذا التنـــاقض ، بأن الانجليز وان كانوا أعلنوا مبدأ سياستهم نظريا ، الا أنه لم يكن هنـــاك مايدفعهم ، أو يضطرهم لتغيير الوضع القـــائم .. فهو يخـــدم أغراضهم من نواحى أخرى ، ويمكن لاستعمارهم ، فقـــد انفردوا بحكم السودان .. فما هو الدافع اذن لعقـــد المعـــاهدة من جانب الانجليز ، ثم « هل يضمنون اذا عاد الوفـــد ، أن يوافق على المعـــــاهدة ويتنـــازل عن مطالبـــه بشـــأن السودان ؟ » .. وربما كما يقول الـــكاتب فى تفسيره لهذا اللغز » انه كانت هنـــاك سياستان أو اتجاهان ، فى داخل الوزارة البريطانيـــة ، فمستر هندرسون ، يريد عقد المعاهدة معبرلمان حر ،وحكومة دستورية، ومستر مكدونالد لايريد هـــذا البرلمان ، لايريد هذا البرلمان الحر ، ولا الحكومة الشرعية ، ولا يريد عقد المعـــاهدة ، ويرى أن يستمر هـــذا الوضع الشاذ ، لأنه هو الذى أقامه أو وافق على اقامته ، وهو يحقق أغراضه الاستعمارية » .. ولـــكن مهما كان الأمر ، فان مبدأ الحكومة البريطانية ، قائم على مفاوضـــة حكومة تمثل الشعب ، ومؤيدة ببرلمان منتخب انتخابا حرا (٤٦) .

واذا كنا قـــد استعرضنا وجهات النظر المختلفة ، حول أساسيات المفاوضـــة ، بين الحكومة المصرية والانجليزية مؤكدين أن نظام صدقى، لفقده التأييد الشعبى ، كان هو العقبـــة فى سبيل الوصول الى اتفاق مصرى بريطانى ، حول القضـــية المصرية ، وهو ما تجاهله صدقى ، ولم يدركه الحزب الوطنى فلم يلبث نظـــام صـــدقى نفسه ، ان قدم الدليل

---

(٤٦) المرجع نفسه : ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

القوى ، بعجزه التـــام — لافتقاده التأييـــد الشعبى — فى أن يخطو خطوة واحدة ، فى قضـــية الاستقلال الوطنى ، وذلك عندما ســـعى صـــدقى ، لمقـــابلة وزير الخارجيـــة البريطانية ، لاقناعه بما توهمه ، بقوة نظامه وقـــدرته على التفـــاوض ، وعقد معاهدة مع بريطانيا •• فلم تكن هذه المحاولة ، الا وهما وسرابا ، ودليلا عمليا ، قدمته حكومة صـــدقى على ضعفها وعجزها — لفقـــدها التأييد الشعبى — فى أن تكون طرفا صـــالحا ، فى مفاوضـــــات مصرية انجليزية ، فلقـــد كان صـــدقى ، هو الساعى لاجراء المبـــاحثات مع بريطانيا ، للاستيثاق من رضاها عن نظامه ، واعترافها بأن حكومته ، جديرة بأن تتحدث عن مصر، وان موقف المعارضة لم يحرمها هذا الاعتبار [٤٧] •

وربما رأى صدقى ، أن الظروف فى مصر ، قـــد تهيأت له للدخول فى مفاوضـــات مع الحكومة البريطانية ، لحل القضية المصرية ، وتحقيق انتصـــار سياسى ساحق على خصومه السياســـيين •• ففى ذلك الوقت حدث التصـــدع فى معسكر المعارضـــة •• فلقد حدث الانشقاق داخل الوفـــد ، حول فـــكرة الوزارة القومية ، اذ خرج منه القابلون لهـــذه الفكرة ، كما انفض الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين [٤٨] ، فلقد أحس صـــدقى بالثقة التامة فى استقرار وزارته فى صيف ١٩٣٢، مما يسمح له أن يطالب بالتفاوض مع بريطانيا • فقد شرح للسير برسى لورين ، ان « وراءه الفلاح المصرى الحقيقى » ، وانه حافظ على القانون والنظام ، وواجه المشكلات الاقتصـــادية بشكل مرضى ، كما أنه يتمتع

---

(٤٧) عبد الرحمن الرافعى : فى المكاسب الثورة المصرية ج ٢ ص١٦٨

(٤٨) عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، ص٣٠٩ .

بالأغلبيـــة البرلمانية ، لقد اعتقـــد صدقى أنه أهل لأن يكون رئيســـا لوزارة ، على قدم المساواة مع محمد محمود ، وسعد زغلول ومصطفى النحاس ..كان أمله أن يصبح الرجل ، الذى يعود الى مصر بمعاهدة .. وأراد كذلك ، أن يبرهن بأن حكومته تتمتع برضا الحكومة الانجليزية(٤٩)

وكان صـــدقى هو الساعى لهذه المحادثات فقـــد طلب من حافظ عفيفى ، وزير مصر المفوض فى لنـــدن ، أن يهيىء لمقـــابلة مع وزير الخارجية البريطانية ، للتحدث معه فى امكانية استئناف المفاوضات .. ونجح فى تحقيق ذلك ، وتقرر أن يكون اللقاء فى جنيف يومى ٢١ ، ٢٢ سبتمبر ١٩٣٢ (٥٠) ، ولذلك هاجمت صحف المعارضة صدقى ، لسعيه لهذا اللقاء ، ووصفته بأنه « يستجدى الحكومة البريطانية » (٥١) .

وتمت المقـــابلة فعلا فى الموعد المحدد ، فى جنيف بين اسماعيل صـــدقى وجون سيمون ، بحضور حافظ عفيفى باشا ، والمستر ايدن الذى كان يشغل الوكيل البرلمـــانى لوزارة الخارجيـــة ، وكان موجودا بجنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون (٥٢) .

على أية حال فهى لم تكن محادثات مجدية ، ولكنها كانت شـــبه رسمية ، ولم تسفر عن نتيجة ايجابية (٥٣) .

---

(٤٩) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ، ص ٢٣٨ .

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٥١) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٥٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٥٨ .

(53) Berque., Jacques, Egypt imp erialism and rcuolt ulion, p 466.

فيبدأ صدقى مذكرته وحديثه مع السير جون سيمون ، وهو يعرض قضية استقلال بلاده ، بانتحال الأعذار لبريطانيا ، بعدم الاهتمام بالقضية المصرية ، فمذكرته ستكون مختصرة ، نظرا لضيق الوقت ، الذى يمكن أن يخصصه الوزير البريطانى ، « لحديث يكاد يكون عرضيا » ، فالقضية المصرية ، كما يقول صدقى ، بالنسبة لبريطانيا لاتتعدى ، غاية من شتى الغايات التى ترمى اليها .. « وأن الوقت غير مناسب للتفاوض ، فصدقى يدرك تماما أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية ، التى تسود العالم فى الوقت الحاضر ، وازاء المصاعب الحادة التى تواجهها الآن السياسة البريطانية ، فلا يكون من سداد الرأى ، طلب فتح المناقشة على الفور فى المسألة المصرية » (٥٤) .

وبعد كل هذه المعاذير لبريطانيا ، يطلب .. اذا سلم بمبدأ الدخول فى مفاوضات — باجراء محادثات شبه رسمية بين رئيس الحكومة المصرية ، والمندوب السامى ، تمهيدا للمفاوضات المقبلة ، حتى يقترب الطرفان بقدر الامكان من اليقين بالنجاح (٥٥) .

ويشرح صدقى بعد ذلك ، ضرورة استئناف المفاوضات بالنسبة لمصر ، ويحمل ذلك فى عدة أمور :

أولا .. استغلال المعارضة للحالة الراهنة ، واتخاذها دليلا على عدم الاستقرار السياسى ، مما يدعوها للشطط فى سياستها .

---

(٥٤) جمهورية مصر العربية : القضية المصرية ، ص ٤٥١ .

(٥٥) المصدر نفسه والصفحة .

ثانيا .. ان التأخير فى حل المسائل المحتفظ بها ، فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ينتج عنه فى كل لحظة ، بل وقد وقع فعلا « مواقف يؤسف لها ، لا يكون من الميسور تفاديها ، الا باتباع سياسة رشيدة حكيمة .. » فهناك من المصالح المادية والأدبية ، ما لا تحتمل الابطاء .. فعدم عقد اتفاق مع بريطانيا ، ينص على استخدام نفوذها ، لدى الدول صاحبة الامتيازات ، لحل هذه القضية ، يؤدى الى « استمرار حالة ، لم يعد لنا قبل على احتمالها » والغاء الامتيازات أمر ضرورى ، بالنسبة للتشريع المالى ... الخ ، وكذلك دخول مصر عصبة الأمم .

ثالثا .. رغبة صدقى فى تتويج جهوده ونظامه ، بعقد الاتفاق، فهو يرى من واجبه أن يتوج « هذا العمل ، بتركيز نظام البلاد ، وذلك بتحقيق الاتفاق المنشود » (٥٦) .

ويحاول صدقى فى هذا اللقاء ، أن يطمئن وزير الخارجية البريطانية ، بقوة نظامه واستقراره ، لازالة الشكوك الخاصة بعدم صلاحية النظام القائم ، « فمصر لا تخضع اليوم لنظام دكتاتورى مفروض عليها ، قابل للزوال ، وهى ليست أيضا بالبلد ذى المظاهر الدستورية . فقد يحكمها فى الواقع زمرة من الأفراد لا رقابة عليهم Oligarchia ، فلربما كان الحال كذلك فى عهود أخرى فمصر — لا تتمتع بدستور منسجم الأوضاع فحسب ، بل أن حرية الرأى مكفولة تماما فى حدود القانون ، مادام لم تدع الى الخروج على النظام، أو الاخلال بالأمن .. » (٥٧) .

---

(٥٦) المصدر نفسه : ص ٤٥٢ ، ٤٥٤ .

(٥٧) المصدر نفسه : ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

وعلى نفس النهج ، يحاول صـــدقى اقناع بريطانيا ، بالتفاوض مع نظامه ، فقد سبق أن تفاوضت مع حكومات مصرية ، لم يكن لهـا من القوة والرسوخ ، ما للنظام الحـاضر (٥٨) .

وفى حديث السير جون سيمون ، الذى بدأه بمجاملة صدقى ... اذ أوضح أنه يسر بريطانيـا ، أن ترى امضاءه ممهورة على اتفاقيـة بين البلدين ... أوضح اعتماد صـدقى على ثقة الملك !!... ثم تطرق الى المسألة المصرية ، وانه يجب اتخـاذ اتفـاقى على ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ كأساس للمفاوضـة .. وان هنـاك مسائل انتهى البت فيها ، كانتهاء الاحتلال البريطانى ، التحالف بين البلدين ، المساعـدة على الغـاء الامتيازات العسكرية ، وقبول عضـوية مصر فى عصـبة الأمم (٥٩) . ولـكن الحكومة البريطانية ، ترغب فى اعادة فتح موضوع المعسكرات للقوات البريطانية ، والاحتفـاظ بادارة السـودان .. وان الحكومة البريطانية سترضى مصر ازاء هاتين النقطتين (٦٠) .

فلم يسفر اللقـاء بين صـدقى وجون سيمون عن شىء ، سوى تراجع السياسة البريطانية فى المسألة العسكرية ، عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ (٦١) .. ولـكن كان موقف صدقى من محاولة التراجع العسكرى هذه ، بأن أعلن أن حكومته لن تقبل أى تراجع عن مشروع سنة ١٩٣٠ ، فى المسائل التى اكتسبتها مصر .. أما موضوع السودان ، فـلا يزال بكرا ، يتطلب كل مناقشة حول الأساس المزمع ادخاله (٦٢) .

---

(٥٨) المصدر نفسه : ص ٤٥٣ .

(٥٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٥٩ .

(60) Jayid., op. cit., p 140.

(٦١) عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، ص ٣١١

(٦٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٦٠ .

وطلب صدقى فى نهاية مذكرته ، نظرا « للتعليقات المغرضة وللأخبار المتضاربة ، التى تتناقلها بعض الدوائر ، بمناسبة استئناف المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر ، فقد يكون من المرغوب فيه، اصدار بلاغ يطمئن المصريين ، ويزيل ما بنفوسهم من مخاوفهم » (٦٣)

على أية حال فقد قبل السير جون سيمون ، فكرة المحادثات التمهيدية ، شبه الرسمية بالقاهرة ... ووعد ببحث موضوع فتح المباحثات مع حكومته (٦٤) . وظل صدقى ينتظر صدور البلاغ الرسمى من الحكومة البريطانية ، بالموافقة على مبدأ استئناف المفاوضات... ولكن دون جدوى ، فلم تصدر الحكومة البريطانية ما كان يطلبه صدقى (٦٥) .. وهكذا كان مصير صدقى الفشل فى هذه الناحية ، ويعلق الأستاذ شفيق غربال على ذلك بقوله « .. انه لم يمكن ولا يمكن ولن يمكن ، لمفاوض مصرى كائنا من يكون ، أن يكسب شيئا لمصر ، وهو فى حرب فعلية مع غيره من المصريين .. رحم الله الوزارات الادارية ، لقد كانت مسكينة ، ولكنها كانت تعلم أنها مسكينة ، ولا تحاول أن تزعم أنها ليست كذلك ، ورحم الله مصر من المساكين ، الذين لا يعرفون أنهم مساكين !! » (٦٦) .

---

(٦٣) جمهورية مصر العربية : المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .

(64) Zayid., op. cit., p. 140.

(٦٥) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٦٦) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ١٦٣ .

المصـــادر

أولا ٠٠ وثائق غير منشورة :

١ ــ وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ المسألة المصرية ٠٠ دار الوثائق المركزية بالقلعة ٠

ثانيا ٠٠ وثائق رسمية منشورة :

١ ــ جمهورية مصر : القضـــية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ ٠٠ المطبعـــة الأميرية ــ القاهرة ١٩٥٥ ٠

٢ ــ مضابط مجلس النواب ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ ــ ١٩٣٤ ٠

٣ ــ مضابط مجلس الشيوخ يناير ١٩٣٣ ٠

ثالثا ٠٠ الدراسات العربية :

١ ــ أحمد شفيق ٠٠ حوليات مصر السياسية ٠٠ الحولية السابعـــة ١٩٣٠ الطبعة الأولى ٠٠ المطبعة الهندية ٠٠ القاهرة ٠

٢ ــ سامى أبو النور ٠٠ دور القصر فى الحيـــاة السياسية فى مصر ١٩٢٢ ــ ١٩٣٦ ــ الهيئة العامة للـــكتاب ٠٠ القاهرة ١٩٨٥ ٠

٣ ــ ضياء الدين الريس ٠٠ الدستور والاستقلال ٠٠ الجزء الأول ، مطبوعات الشعب ٠٠ القاهرة ١٩٧٥ ٠

٤ — عاصم الدسوقى الدكتور ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ .. دار الثقافة الجديدة .. القاهرة ١٩٧٥ .

٥ — عبد الرحمن الرافعى .. فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى .. القاهرة .

٦ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ — ١٩٣٦ .. القاهرة .

٧ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) تطور الحركة الوطنية ١٩١٩ — — ١٩٣٦ ، دار الكاتب العربى .. القاهرة .

٨ — عفاف لطفى السيد (الدكتورة) تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ — ١٩٣٦ .. القاهرة ١٩٨١ .

٩ — على الدين هلال (الدكتور) السياسة والحكم فى مصر قبل١٩٥٢ .. القاهرة ١٩٧٧ .

١٠— محمد شفيق غربال .. تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول .. القاهرة ١٩٥٢ .

١١— مصطفى النحاس جبر ... سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ — ١٩٣٦ رسالة دكتوراه غير منشورة .. جامعة القاهرة .